باتفاق ضمني بين المالكي وعلاوي

مصدر برلماني: اتفاق سياسي وراء تأجيل قانون انتخابات المحافظات

كشف مصدر برلماني ان السبب الرئيس لتأجيل قانون مجالس المحافظات عائد لاتفاق بين رئيسي كتلتي ائتلاف دولة القانون والقائمة العراقية خالد العطية وسلمان الجميلي. واضاف المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه في تصريح لمراسل المدى في مجلس النواب ان "اغلب اعضاء البرلمان لا يعلمون سبب التأجيل المستمر، موضحا ان الجميلي والعطية قد اتفقا قبل جلسة اول من امس الاثنين على عدم قراءة القانون، مستدركاً بالقول "حينما وصل جدول الاعمال إلى قراءة قانون الانتخابات سأل النجيفي رئيس كتلة دولة القانون خالد العطية ورئيس القائمة العراقية سلمان الجميلي عن رأيهما فرفضا قراءته في الجلسة مفضلين تأجيله لحين الاتفاق عليه"

□ بغداد / اياد التميمي

المالكي وعلاوي لقاء هل يتكرر ؟ (ارشيف)

ورجح المصدر ان يكون سبب عدم رضا العراقية ودولة القانون متمثلاً بالتعديلات التي شهدها القانون والذي كان قد اعتمد على مبدأ الباقي الأقوى، فهذا التعديل وحسب المصدر يكلف الأحزاب الكبيرة خسارة في الانتخابات القادمة، مستدلا بما حدث في كربلاء حينما حصل الحبوبي على ٨٧ الف صوت وكان توزيع المقاعد على القائمة الفائزة والتي كانت دولة القانون حيث حصلت على مقعدين فقط، لكن فائض اصوات الحبوبي منحها ٧ مقاعد اضافية.

ورجح المصدر أن يكون "اتفاق العطية والجميلي مستنداً على اتفاق ضمني بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي".

قال المصدر ان الأحزاب الموجودة في الساحة السياسية تتوقع ان تتزايد الحركات والأحزاب في حال تم التعديل وهو امر ترفضه الأحزاب المتنفذة.

وبيّن المصدر ان سبب رفض القانون والعراقية بسبب عزمهم على تقسيم المحافظات حسب الانتماءات الطائفية كي يضمنوا أصوات الناخبين كلا حسب طائفته، فضلا عن صياغة جمل تحتمل التأويل في تفسيراتها القانونية كي يأخذوا الشرعية لتمرير قانون مفصل على مقاساتهم. مضيفاً ان "السياسيين يحاولون الالتفاف على القانون لتغيير آلية تخصيص المقاعد وعدم منحها للباقي الأقوى".

وحذر من ان " التأجيل المستمر سيقوض ثقة الشعب بالسياسيين".

واشار الى ان نواباً رافضين لتوجهات رؤساء الكتل هددوا امس باللجوء الى قرارات المحكمة الاتحادية كونها ملزمة وباتة.

الى ذلك اتهم النائب المستقل صباح الساعدي بعض الأطراف السياسية والأحزاب بالوقوف أمام تمرير تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات مبينا ان "بعض أعضاء اللجنة القانونية عازمون على تمرير القانون".

واضاف الساعدي في تصريح للمدى ان "بعض الاحزاب والكتل السياسية تحاول ان تبتعد عما تطرحه مؤسسات المجتمع والمستقلون كونها تحاول ان تأخذ رؤى الكتل السياسية".

وأوضح ان "تأجيل مقترح تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات هو بسبب محاولة بعض الكتل السياسية إلغاء كل شيء يحدد المسار القانوني لأحزاب هذه الكتل".

واضاف الساعدي ان "بعض اعضاء اللجنة القانونية في مجلس النواب جادون بتمرير تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات".

بالمقابل وصف النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوي في التحالف الوطني محمد الصيهود تهديد رئيس البرلمان اسامة النجيفي بالكشف عن الجهة التي تعرقل انتخابات مجالس المحافظات بـ"المزايدات لا أكثر".

وقال الصيهود في تصريح صحفي" في موضوع انتخابات مجالس المحافظات لا يزايد علينا احد، لأننا نريد الانتخابات في وقتها المحدد وفي حال اصرارنا على ان اقامة الانتخابات في وقتها المحدد سنحتاج الى أمرين الأول إقرار قانون الانتخابات والثاني التصويت على المفوضية العليا للانتخابات".

وأضاف ان" دولة القانون ترفض إطلاقا إجراء الانتخابات في ظل المفوضية الحالية، مبينا ان" التأخير في عدم التصويت على مفوضية الانتخابات الجديدة يراد منه اشراف المفوضية الحالية على الانتخابات القادمة وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلا على حد قوله.

واكدت عضو لجنة الاقاليم والمحافظات والنائبة عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري اقبال الغرابي ان "كتلتها لن تسمح بتأجيل الانتخابات لان تأجيلها يحرم المواطن من ابسط الخدمات".

وقالت الغرابي بحسب بيان لها تلقت المدى نسخة منه امس الثلاثاء ان "تأجيل الانتخابات عرقلة للعملية السياسية وحرمان العمل الديمقراطي في العراق ومصادرة الحقوق الدستورية التي كفلها الدستور العراقي". واضافت ان "زيادة عدد مقاعد اعضاء المفوضية العليا للانتخابات تفصل على اساس الحزبية والفئوية ولا يمكن زيادة عدد اعضاء المفوضية الجدد بدون تشريع قانون داخل مجلس النواب".

وأوضحت الغرابي ان "قانون مجالس المحافظات والاقضية والنواحي من أهم القوانين في هذه المرحلة لأننا على ابواب الانتخابات وان تأجيل القانون سوف يعطل الانتخابات".

مؤكدة ان "هناك كتلا سياسية تسعى لعرقلة قانون الانتخابات بحجة طرح موضوع المفوضية وقانون الانتخابات في سلة واحدة كي لا يمكن اجراء انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي".

وبينت ان "الكثير من اعضاء مجالس المحافظات والاقضية والنواحي غير كفوئين ولن يقدموا اي شيء للمواطن العراقي فضلا عن انها تنفيذية اكثر مما تكون تشريعية لأنها بتماس مباشر مع الموطن العراقي".

واشارت الغرابي الى ان "هناك مقترحاً جديد بإعطاء رئيس مجلس المحافظة صلاحيات درجة المحافظ ليمارس دوره الحقيقي" وكانت هيئة رئاسة مجلس النواب قد قررت في جلسة المجلس يوم أمس تأجيل التصويت على مقترح التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ والمقدم من لجنتي الأقاليم والمحافظات والقانونية الى يوم الاربعاء المقبل".

وكان مجلس النواب اخفق في جلسة الخميس الماضي ٢٦ تموز الحالي في التصويت على مقترح التعديل الثاني لقانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي رقم ٣٦ لسنة ٢٠٠٨ نتيجة لعدم التوافقات السياسية حول هذا القانون.

عالم آخر

■ سرمد الطائي

اعتراف بين يدي سيداتنا

انني اسير ضمير موخوز وأنا اعود الى المنزل لاجده منظما ومرتبا على احسن ما يمكن، وهناك من يقدم لي طبقا شهيا ومائدة متنوعة الاستخدامات، كنوع من المكافأة على "الكدح" اليومي. ذلك انني احسب جهدي وأقسمه على جهد انثى تشاركني الحياة، فأجد نفسي ربحانا على اي حال.

كان المنطق السائد يقول ان الرجل والمرأة يعيشان وفق قاعدة ان ما قبل عتبة الدار تتولاه الزوجة، وما وراء العتبة يتولاه الرجل. ولاول وهلة يبدو اننا امام قسمة ضيزى كما يقال، فمسؤولية المرأة محدودة بين الحجرات والمطبخ، بينما على الرجل ان يخوض معاركه في طول الارض وعرضها، باحثا عن "الماء والكلأ" ليس عبر العمل بصبغ الاحذية او تقديم الشاي في المقهى او تحرير الاخبار وحسب، بل ان هذه المهمة العسيرة تطلبت منه ان يحارب الاباطرة والاكاسرة ويناطح الوزراء واصحاب الديوان، ويتعارك مع الاسود احيانا في عهد جدنا نياندرتال، وقد وصلت القضية بكريستوفر كولومبس ان يعبر البحار العمياء لاكتشاف ارض جديدة حين ضاقت الارض القديمة بأهلها ولم تعد تكفيهم.

ومشكلتي ان هذه القاعدة تعرضت الى الخرق هذا الزمان، فقد فتحت عيني على أم تدبر المنزل وتعمل في الوقت نفسه، ساعات طويلة في تدريس الاولاد والبنات. تشارك الوالد في كدحه، وتكدح زيادة عليه لادارة شؤوننا. وزوجتي تشارك والدتي في هذه القاعدة، فهي تدبر المنزل على احسن وجه، وتنهمك في كتابة اطروحتها عن علم الانسجة الذي لا افهم منه شيئا، وتمضي ساعات طويلة في مختبر الجامعة او المستشفى، لتراجع نتائج ابحاثها مع الاساتذة والمرضى.

لكن الفارق بين عائلة ابي وعائلتي، هو انا. فالوالد ظل حريصا على مشاركة زوجته كل المهام تقريبا. فهو يأخذ على عاتقه غسل جزء من الصحون، ويقوم بجزء اساسي من عملية التسوق، بينما لا تفارقه "السبانة" مصلحا هذا العطل ومتلافيا تلك المشكلة من خزان الماء حتى ازعج نقطة كهرباء.

وهكذا فإن الرجل والمرأة داخل عائلتي الاولى، متعادلان تقريبا في الجهد والكدح والشراكة. اما انا فحالة ميؤوس منها. ليس من سبيل الى اقناعي بالمشاركة في اي عمل منزلي. تنهمك هي في تنظيف ادق الدقائق المنزلية، واتشاغل انا بتصفح الانترنت او مطالعة الكتب او اكتشاف العاب التسلية على الهاتف النقال. تتولى هي متابعة اكبر المهام مستدعية هذا الكهربائي وصارفة ذاك "السباك" ومستخرجة وثيقتي الدراسية وجواز سفري وعقد زواجنا وبطاقة السكن، لتتحمل عبء كل المراجعات لأسوأ دوائر حكومية في تاريخ الكون.. وانا منهمك بجدل عقيم حول السياسات وتاريخ الافكار والاديان، وكثير من الثرثرة غير المجدية حول كل شيء.

احسدها على ايمانها بالوجود في هذا التاريخ المتعسف، وعلى حبها لكل ما تقوم به من عمل مثابر. احسدها بشدة على اتقانها للعمل في مختبرات المستشفى، ورعاية المرضى، ورعاية المنزل والقطط اللواتي تجمعن في الحديقة طلبا للطعام... وقدرتها على ان تواصل رعايتي انا "اخطر مرضاها" حيث شخصت في وقت مبكر ان لا دواء لحالتي ولا علاج لكسلي ولا أباليتي وعدميتي الرهيبة.

اشارك الاصدقاء هذه الافكار فأجد ان هذا هو حال معظمهم. نموذج ابي، المحب للعائلة والمشارك في كل المسؤوليات، يظل نادرا في عالمنا. اما نموذجي انا السلبي داخل محيط العائلة، فهو شائع يتفاخر بالاهمال ويزهو بأنه ينسى كثيرا ويعمل قليلا. نقنع انفسنا بأننا نبتكر افكارا مهمة، ونخلق ابداعات نادرة..الخ، بينما نحن من وجهة نظر اخرى، عبء متكامل على سيداتنا.

ما هو الحل؟ لا ادري، لان الامر لو ترك إلي لقمت بتحويل منزلي الى نسخة اخرى من مهجعي ايام العزوبية والتي امتدت نحو عشرة اعوام. كنت اقوم بتنظيم الاوراق والكتب، وأهمل ما عداها الى النهاية تقريبا، وزوجتي لن ترضى بهذا الحل حتى لو اضطرت الى العمل أربعاً وعشرين ساعة.

اداري مشاعرها بإعادة تأكيد انني "زوج حديث" يؤمن بحرية المرأة، وامتلاكها خيارات كتلك التي تتاح للرجل. اردد هذا وأشعر بوخز الضمير مع عجز عن تغيير معادلة المهام غير العادلة.

وحين اراقب النساء وهن يقمن بإدارة الامور، ورعايتنا نحن "اخطر المرضى"، يخطر في البال شعر للايراني سهراب سبهري وهو يدعو الى منح الانثى مفاتيح العالم: جاي مردان سياست بنشانيد درخت.. تا هوا تازة شود، اي "بدلا عن رجال السياسة.. اغرسوا الاشجار والنساء، لنحصل على هواء نقي غير ملوث (تازة)". هل سيكون هذا نموذجا لتغيير سياسي بعد مائة عام مثلا، كي تدبر السيدات شؤون مجتمعاتنا بعيدا عن حفنة فاشلين يدمرون عشر مدن في بضعة دقائق؟

"الحل" تستبعد رئيسها عن منصبه في البرلمان

المساري يتهم قيادات الكتلة بالوقوف وراء قرار عزله

□ بغداد/المدى

اتهم رئيس كتلة الحل البرلمانية احمد المساري،امس الثلاثاء، قيادات في الكتلة بالوقوف وراء عزله، وفي حين هدد بكشف أسباب الاستهداف، أكد أن نواب الكتلة يؤيدونه.

فيما طالب نواب عن حركة الحل بالتراجع عن قرار عزل رئيس كتلتها في البرلمان احمد المساري، معربين عن رفضهم لهذا القرار، ودعوا القائمة العراقية إلى أن يكون لها موقف واضح بشأن هذا الموضوع.

وقال احمد المساري في مؤتمر صحافي مشترك مع عدد من نواب الكتلة عقده في مبنى البرلمان وحضرته "المدى" إن "القائمة العراقية ستصدر بياناً وأنا سأصدر بياناً آخر لاستبيان الحقائق، ومعرفة لماذا تم استهدافي من قبل قيادات كتلة الحل".

وأضاف المساري أن "الاستهداف لم يكن من نواب كتلة الحل وإنما من قياداتها"، مؤكداً أن "نواب الكتلة يؤيدونه ويرفضون البيان الذي أعلن فيه عن عزلي من الكتلة".

وأعلنت حركة الحل التي يتزعمها جمال الكربولي في بيان صدر، الاثنين (٣٠ تموز ٢٠١٢) عن طرد رئيس الكتلة النيابية للحركة النائب احمد المساري بسبب تلقيه أموالا من جهات إقليمية، لإرباك الحياة السياسية في العراق.

ويعتبر النائب احمد المساري من القيادات البارزة في حركة الحل المنضوية في القائمة العراقية، حيث يمثل رئيس الكتلة في البرلمان بالإضافة إلى تمثيله للحركة في المباحثات الرسمية.

وتمتلك حركة الحل بقيادة جمال الكربولي المنضوية في القائمة العراقية، ١٢ مقعداً في البرلمان، وكان لها موقف متناقض في الأزمة السياسية الحالية، فبعد أن قامت بالتوقيع على سحب الثقة عن رئيس الحكومة نوري المالكي، عادت وتراجعت عن قرارها في ما بعد. وطالب نواب عن حركة الحل الهيئة السياسية للحركة بالتراجع عن قرار عزل رئيس كتلتها في البرلمان احمد المساري، معربين عن رفضهم لهذا القرار، فيما دعوا القائمة العراقية إلى أن يكون لها موقف واضح بشأن هذا الموضوع.

وقال النائب عن الكتلة حميد الزوبعي خلال مؤتمر الصحفي، إن "المكتب السياسي للحركة اصدر، بيانا بشأن رئيس كتلة الحل البرلمانية احمد المساري يتضمن إساءة واتهامات لا تليق به وبمواقفه الوطنية المشهودة والمتميزة"، مطالبا الهيئة السياسية للحركة بـ"التراجع عن قرار طرد المساري من الحركة وإعادة الاعتبار له".

وأضاف الزوبعي أن "هذا البيان لا يعبر عن موقفنا وقناعتنا بالنائب المساري"، معربا عن رفضه "لهذا البيان".

وشدد الزوبعي على ضرورة أن "يصحح المكتب السياسي للحركة موقفه من ذلك"، داعيا القائمة العراقية وجمهورها إلى أن "يكون لها موقف واضح من هذا الموضوع".

يذكر ان القائمة العراقية تضم سبعة تكتلات سياسية هي حركة الحل وحركة الوفاق الوطني بزعامة اياد علاوي والتي حصلت على ٢٤ مقعدا في الانتخابات، والجبهة العراقية للحوار الوطني بزعامة صالح المطلك التي حصلت على ٢٠ مقعدا، وتجمع عراقيون بزعامة أسامة النجيفي الذي حصل على ١٩ مقعدا، كما تضم القائمة حركة تجديد التي يتزعمها نائب رئيس الجمهورية المنتهية ولايته طارق الهاشمي والتي حصلت على ٦ مقاعد، وهي نفس المقاعد التي حصل عليها تيار المستقبل بزعامة نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي،فيما حصلت حركة أبناء الرافدين التي يقودها سلام الزوبعي على ٤ مقاعد.

بعد دعوات لتضييف مسعود بارزاني

دولة القانون يسعى لاستجواب زيباري

□ بغداد / المدى

وصف التحالف الكردستاني تلويح ائتلاف دولة القانون باستجواب وزير الخارجية زيباري بالاستهداف السياسي. فيما اعلن عضو في لجنة النزاهة البرلمانية ان "اللجنة تمتلك معلومات تفيد بوجود فساد في وزارة الخارجية فيما يتعلق بعمل القنصليات والسفارات العراقية في الخارج".

وقال النائب عن التحالف الكردستاني حميد بافي لـ"البغدادية نيوز"، امس الثلاثاء، ان" الحديث او التلويح باستجواب وزير الخارجية زيباري في مجلس النواب هو استهداف سياسي و محاولة لتصدير الازمة التي يعاني منها ائتلاف دولة القانون نتيجة المطالبات السياسية باستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي".

واضاف، ان "التحالف الكردستاني يرحب باستجواب أي شخص يوجد عليه أي إثباتات قانونية لكن ما يحدث الان هو ان البعض من اعضاء ائتلاف دولة القانون يحاولون خلق ازمات جديدة لمنع الآخرين من المطالبة بتقديم الخدمات التي وصلت اشدها في ازمتي الكهرباء والمياه على الرغم من الموازنة الضخمة التي خصصت للخدمات". واشار الى ان"هناك خللا واضحا في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية سببها عدم خضوع المالكي لقضية الاستجواب التي طالبت بها الكتل السياسية فلو ان الاستجواب قد تم فان كل المشاكل بين الكتل قد حلت وسيكون استجواب أي مسؤول سهلا".

واوضح بافي ان التلويح بالاستجواب لايعدو كونه اعلاميا وللاستهلاك المحلي فقط فزيباري كما هو معروف يعد من انجح الوزراء والدليل بقاؤه وزيرا للخارجية لدورتين دون اعتراض من الكتل.

زيباري

فيما اعلن عضو لجنة النزاهة البرلمانية طلال الزوبعي ان" لجنة النزاهة البرلمانية تمتلك معلومات تفيد بوجود فساد في وزارة الخارجية فيما يتعلق بعمل القنصليات والسفارات العراقية في الخارج" مشيرا الى ان" القضاء سيقول كلمته الفصل بحق المتهمين بالفساد قريبا. "

وقال الزوبعي ان"هيئة النزاهة تابعت منذ فترة ليست بالقصيرة عمل وزارة الخارجية وأحالت العديد من الملفات للقضاء" مبينا ان "الهيئة تتطلع الى اصدار احكام نهائية بحق المدانين قريبا".

واضاف الزوبعي ان"ما اشيع عن تلويح رئيس الوزراء نوري المالكي باستجواب وزير خارجيته امر سياسي لا يتعلق بعمل اللجنة وهيئة النزاهة".

وتابع الزوبعي ان"موضوع الاتهام والتبرئة من اختصاص السلطة القضائية ولا يمكن لاي نائب ان يتهم شخصا او يحاول ازالة الشبهات عنه" موضحا ان" القضاء هو من سيقول الكلمة الفصل بحق المسؤول سلبا او ايجابا".

الى ذلك قال النائب عن التحالف الوطني محمد سعدون الصيهود ان مجلس النواب يستطيع استجواب أي مسؤول في اقليم كردستان مهما كانت درجته بما فيهم بارزاني،موضحا ان "استضافة بارزاني او مسؤول كردستاني آخر لايجب ان تعد على انها تصفية حسابات".

وقال الصيهود ان"الخلافات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان هي لمخالفات يقوم بها الاقليم وليس لوجود خلاف شخصي بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس الاقليم مسعود بارزاني كما يتصور البعض وكما يصوره قادة الاقليم".

واضاف، ان "عمليات تصدير النفط من اقليم كردستان ومنع القوات العراقية من التواجد في مناطق في شمال العراق يطلق عليها (المتنازع عليها) وتدريب الكرد السوريين داخل الاقليم وغيرها هي مخالفات دستورية من حق مجلس النواب ان يستضيف أي مسؤول كردستاني وان تتم محاسبته حتى رئيس الاقليم كون الاقليم جزءا من العراق ويجب ان تطبق عليه القوانين العراقية".

وتابع، ان" الكرد لا يجب ان يحصلوا على الامتيازات فقط كحصة الـ١٧٪ من الموازنة المالية بل يجب ان يخضع الاقليم الى مراقبة ومحاسبة من قبل الحكومة العراقية حتى يكون الجميع متساوين في الحقوق والواجبات". واوضح ان "استضافة بارزاني او مسؤول كردستاني اخر لايجب ان تعد على انها تصفية حسابات او محاولة لكسب جولة من جولات الصراع السياسي بين الكتل". وكانت مصادر برلمانية اعلنت مؤخرا عن اكتمال حملة تواقيع لاستضافة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني في مجلس النواب بشأن اربعة ملفات، هي مسألة العقود النفطية، و عدم السماح بانتشار الجيش العراقي في المناطق الحدودية وتهريب النفط والسيطرة على المنافذ الحدودية . من جانب اخر كشفت لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية، امس الثلاثاء، عن تصويت البرلمان على قانون يلزم وزارة الخارجية بإيقاف الدورة ٢٧ بمعهد الخدمة الخارجية لعدم تحقق مبدأ التوازن والتمثيل السكاني المتساوي بين جميع المحافظات.

وقال عضو اللجنة روز خوشناو لـ"السومرية نيوز"، إن "البرلمان صوّت في جلسته المنعقدة، اليوم(امس)، على قرار يلزم وزارة الخارجية بوقف الدورة ٢٧ من المقبولين بمعهد الخدمة الخارجية لعدم تحقق مبدأ التوازن والتمثيل السكاني المتساوي لجميع المحافظات".

يذكر أن معهد الخدمة الخارجية التابع لوزارة الخارجية أعلن في (١٧ أيار ٢٠١٢)، عن أسماء المرشحين المستوفين للشروط لغرض الدخول في الدورة الدبلوماسية (٢٧) وفقا للضوابط التي حددتها الوزارة.